لجنة السياسة النقديـة تقرر الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير

القاهرة، مصر — قررت لجنة السياسة النقديـة للبنك المركـزي المصـري في اجتماعهـا يـوم الخميس الموافــق ٩ يوليو ٢٠٢٦ الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. وعليه، تقرر تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٠٠٪ و٢٠,٠٠٪ و١٩,٥٠٪، على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ١٩,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاسا لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

على الصعيد العالمي، واصل النشاط الاقتصادي نموه بوتيرة أبطأ، مقيدا بالتوترات الجيوسياسية، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، وضعف الطلب العالمي. ورغم تراجع معدلات التضخم في العديد من الاقتصادات، فلا تزال الضغوط التضخمية قائمة، وإن تفاوتت حدتها، مما دفع البنوك المركزية إلى مواصلة اتباع سياسات نقدية حذرة اتساقا مع الأوضاع الاقتصادية لكل دولة. وفيما يخص أسواق السلع الأساسية، شهدت أسعار الطاقة زيادة في الآونة الأخيرة وسط تصاعد حالة عدم اليقين، بعد أن كانت قد تراجعت جزئيا من ارتفاعاتها الأخيرة عقب اندلاع الصراع. وفي الوقت نفسه، شهدت أسعار السلع الزراعية أنماطا متباينة، مما يعكس تفاوت ظروف العرض والطلب عبر مختلف الأسواق. وعليه، تظل الآفاق العالمية عُرضة لتصاعد حدة المخاطر، لا سيما تفاقم الصراع الإقليمي، وتشديد الأوضاع المالية، واضطرابات سلاسل الإمداد.

وفيما يتعلق بالأوضــاع المحلية، تشـير تقديرات البنك المركزي الأولية للربع الثاني من عام ٢٠٢٦ إلى تباطؤ طفيف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انعكاسا للتأثير السلبي للصراع الإقليمي على النشاط الاقتصادي، وذلك بعد أن شهد النمو تراجعا محدودا إلى ٥,٠٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٦. وبناء عليه، من المتوقع أن تبلغ تقديرات البنك المركزي المصـري لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٥,٠٪ في المتوسط للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥، مع اسـتمرار الناتج دون طاقته القصـوى، وإن كان من المتوقع أن يقترب تدريجيا من هذا المسـتوى بحلول النصـف الأول من عام ٢٠٢٧. وبالتالي، يشير المسار الحالي لفجوة الناتج إلى أن الضغوط التضخمية من جانب الطلب سوف تظل محدودة على المدى القصير.

وفيما يتعلق بتطورات التضــخم، تراجع المعدل السـنوي للتضــخم العام في يونيو ٢٠٢٦ إلى ١٤,٣٪، مع انخفاض معدله الشـهري بشكل ملحوظ مسجلا سـالب ٠,٤٪. وفيما يتعلق بالمعدل السنوي للتضخم الأساسـي، فقد شـهد زيادة طفيفة إلى ١٤,٣٪، انعكاسـا للأثر غير المواتي لفترة الأسـاس، وذلك رغم تباطؤ تطوراته الشـهرية إلى ٠,٣٪ مقارنة بالشهر السابق. وجاءت التطورات في كل من التضخم العام والأساسي أقل من أنماطهما المعتادة، مما يعكس التلاشي التدريجي للصدمات الموسمية السابقة.

وفيما يخص التوقعات المستقبلية، تشير تقديرات البنك المركزي المصري إلى تسارع المعدل السنوي للتضخم العام حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، وإن كان بوتيرة أقل من توقعات لجنة السياسة النقدية في اجتماع مايو ٢٠٢٦. ويأتي ذلك مدعوما بالتحركات المواتية في سوق الصرف فضلا عن الانحسار واسع النطاق للضغوط التضخمية. ومن شأن هذه المستجدات أن تسهم في احتواء الأثر غير المواتي لفترة الأساس خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، بعد ذلك يُتوقَع أن يسلك معدل التضخم مسارا نزوليا تدريجيا وصولا إلى معدلات أحادية الرقم، ليقترب من مستواه المستهدف البالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٧. ويأتي هذا المسار المتوقع للتضخم مدعوما باتباع سياسة نقدية تتسم بدرجة مناسبة من التقييد، بما يضمن ترسيخ توقعات التضخم في المدى المتوسط. ومع ذلك، تظل توقعات التضخم عُرضة لمخاطر صعودية، لا سيما تفاقم الصراع الإقليمي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض التحسن الأخير في مؤشرات المخاطر وزيادة حالة عدم اليقين.

وفي ضوء ما تقدم، قررت لجنة السياسة النقدية الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير للحفاظ على هامش موجب مناسب في سعر العائد الحقيقي في المتوسط على مدى الأفق الزمنى للتوقعات، مدعوما بالتطورات الاقتصادية الكلية والتي جاءت أفضل من توقعات اللجنة في اجتماعها السابق. وسوف تواصل اللجنة تقييم الأوضاع النقدية استنادا إلى التطورات الاقتصادية المستجدة، والعوامل المغذية للضغوط التضخمية، ومسار التضخم المتوقع في ظل المخاطر المحيطة. وتؤكد اللجنة أنها لن تتوانى عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعزيز التقييد النقدي حفاظا على استقرار الأسعار وضمانا لعودة التضخم إلى مستواه المستهدف في المدى القريب.

قطاع السياسة النقدية

monetary.policy@cbe.org.eg